الأمم المتحدة

A/72/513–S/2017/844

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 October 2017
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثانية والسبعون**
البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال
**منع نشوب النزاعات المسلحة**

**مجلس الأمن**
**السنة الثانية والسبعون**

## رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم أن سلوفاكيا عقدت، يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مؤتمرا رفيع المستوى بشأن دور إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام، وذلك بدعم من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. وضمّ المؤتمر ما يزيد عن ١٠٠ مشارك، فضلا عن ممثلين من منظمات متعددة الأطراف من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي.

وإنه لمن دواعي سروري أن أعرض عليكم الوثيقة الختامية التي أسفرت عنها هذه المناسبة الرفيعة المستوى، والتي تبرز التوصيات المنبثقة عن مداولاتنا (انظر المرفق).

وأود أن أعرب عن خالص امتناننا لإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لها وإشادتنا بما تقومان به من عمل متفان. وتحافظ مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، التي تشترك في رئاستها جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، على التزامها بدعم الأمم المتحدة في تعزيز دورها ونهجها المتعلقة بعملية إصلاح قطاع الأمن.

وأرجو ممتنًّا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* ميشال **ملينار**
السفير فوق العادة والمفوض

201017 181017 17-17829 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة**

# المؤتمر الرفيع المستوى بشأن دور إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام: التحديات والفرص

## الوثيقة الختامية

١ - عُقد المؤتمر الرفيع المستوى بشأن دور إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام: التحديات والفرص، يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في براتيسلافا (سلوفاكيا)، بدعم من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. وضمّ المؤتمر أكثر من ١٠٠ مشارك، فضلا عن ممثلين من منظمات متعددة الأطراف من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. وافتتح المؤتمر وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفاكيا، ميروسلاف لايتشاك، الذي أشار إلى أن الوقت قد حان لتقييم النهج المتعددة الأطراف المتخذة إزاء دعم إصلاح قطاع الأمن على خلفية التطورات السياساتية الأخيرة في مجال الحفاظ على السلام. وعلاوة على ذلك، أبرز أن هذا الوقت مناسب لعقد المؤتمر بالنظر إلى تعيينه مؤخرا رئيسا للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

٢ - وتتضمن هذه الوثيقة الختامية النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر الرفيع المستوى. وستكون المدخلات للمناقشات ذات الصلة التي ستجري أثناء الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة هي التوصيات المنبثقة عن هذا المؤتمر وكذلك عن الحوار الرفيع المستوى بشأن التجارب العالمية في مجال إصلاح قطاع الأمن، الذي عُقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٧، ولا سيما الحلقة الدراسية بشأن العلاقة بين إصلاح قطاع الأمن ومنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام، التي شاركت في استضافتها جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، والحلقة الدراسية بشأن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في القارة الأفريقية، التي شاركت في استضافتها جنوب أفريقيا والسنغال.

٣ - وتمثَّل محور تركيز المؤتمر بوجه خاص في خطة الحفاظ على السلام التي برزت بوصفها نهجا جديدا لمنع اندلاع النزاعات واستمرارها ومعاودتها. ويقرّ هذا المفهوم بألاّ يكون بناء السلام مقتصرا على سياقات ما بعد النزاع، وبأنه لا بد من بذل جهود جماعية في مصفوفة السلام برمتها. واعترف المشاركون بأن الخطتين المترابطين وهما الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) ستخلفان آثارا بعيدة المدى على مشاركة الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن قيادة الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام تقع على عاتق السلطات الوطنية، فإن الدعوات تتزايد إلى إعادة النظر في النهج الذي تتخذه الأمم المتحدة لدعم هذه الجهود، وكذلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتمشيا مع روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يكتسي التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف أهمية حيوية في دعم الجهود الرامية إلى منع اندلاع النزاعات وتصعيدها ومعاودتها.

٤ - ويؤدي إصلاح قطاع الأمن دورا هاما في الإسهام في توطيد السلام. وأكد مجلس الأمن مجددا في قراره ٢١٥١ (٢٠١٤) ”أن توفر قطاع للأمن يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة

دون تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون يشكل حجر الزاوية في السلام والتنمية المستدامة، ويمثل عاملا هاما في منع نشوب النزاعات". واستعرض المؤتمر مدى فعالية المنظمات المتعددة الأطراف من حيث قدرتها على تقديم الدعم في مجال إصلاح قطاع الأمن بطريقة يمكن بها الإسهام في الحفاظ على السلام. وسعى المؤتمر، تحديداً، إلى بحث الدور الذي يؤديه إصلاح قطاع الأمن في مختلف مجالات السياسة العامة المتصلة بنجاح توطيد السلام، لا سيما منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام/تحقيق الاستقرار، والتنمية المستدامة.

٥ - وتحقيقا لهذا الغاية، افتُتح المؤتمر بفريق رفيع المستوى بشأن دور إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام، قام بدراسة الآثار المترتبة على الخطة الجديدة للحفاظ على السلام في المنظمات المتعددة الأطراف. وضمّ الفريق الرفيع المستوى الذي أداره السفير توماس غويربر من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، والسفير جيري ماثيوز ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، والسفير فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، والسفير لامبرتو زانيير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، والسفير توماس غريمينغر، نائب المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وأعقبت المؤتمر ثلاث جلسات مواضيعية: نظرت الجلسة الأولى التي عقدت بشأن إصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام/تحقيق الاستقرار، فيما إذا كان دعم المنظمات المتعددة الأطراف لعملية إصلاح قطاع الأمن قد تم تكييفه بشكل صحيح لتلبية احتياجات سياقي حفظ السلام وتحقيق الاستقرار؛ وركزت الجلسة المواضيعية الثانية على إصلاح قطاع الأمن والتنمية المستدامة، ودرست الفرص التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ بهدف تنشيط الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن؛ وبحثت الجلسة المواضيعية الثالثة الروابط القائمة بين إصلاح قطاع الأمن ومنع نشوب النزاعات؛ وعلى وجه الخصوص، أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع بها عملية إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات العنيفة. وأُجريت في شكل اجتماع مائدة مستديرة جلسة بشأن الحفاظ على السلام من خلال إصلاح قطاع الأمن جمعت بين ممثلي المنظمات المتعددة الأطراف لمناقشة النتائج الرئيسية المنبثقة عن الجلسات المواضيعية وتحديد التوصيات الملموسة التي يمكن اتخاذها في المستقبل.

## دور الدعم المقدم لعملية إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام

٦ - وجرى التسليم أثناء انعقاد الفريق الرفيع المستوى المعني بدور إصلاح قطاع الأمن في الحفاظ على السلام أنه لا بد من النظر في احتياجات عملية إصلاح قطاع الأمن بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا المبذولة في بناء المؤسسات لكي يسهم الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن في تحقيق الهدف الأعم المتمثل في توطيد السلام. ولذا لا بد من ربط عملية دعم إصلاح قطاع الأمن بإطار إداري ملائم وبخطة إصلاح وطنية تستند إلى رؤية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن أحد القواسم المشتركة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام هي أنه لا يمكن لأي منهما أن تكون مجدية ما لم تكن قائمة على مبدأ الشمولية. ومن منظور عملية إصلاح قطاع الأمن، جرى التسليم بأن هذا الأمر يتطلب تعزيز فهم الدور الذي قد يضطلع به قطاع الأمن في ترسيخ التوترات بين السكان الذي يفترض أن يوفر الحماية لهم. وبشكل أساسي، يجب تناول إصلاح قطاع الأمن بوصفه عملية سياسية تشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين.

٧ - وفيما يتعلق بالجلسة المواضيعية التي عقدت بشأن إصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام/تحقيق الاستقرار، جرى التسليم بضرورة توفير القدرة على التنبؤ بنوع الدعم الذي سوف تقدمه كل منظمة، نظرا لأن المنظمات المتعددة الأطراف تعمل في أحيان كثيرة جنبا إلى جنب في السياقات نفسها. وغالبا ما يضيع الوقت عندما تجري كل منظمة على حدة تقييما لاحتياجات قطاع الأمن، وتحدد ما تقوم به المنظمات الأخرى وتجد طريقة لتقسيم العمل فيما بينها. وأُبرز أيضا أن التحديات الأوسع نطاقا التي تواجه حفظ السلام تتفاقم في ما يسمى سياقات ''تحقيق الاستقرار''، التي يتواصل فيها العنف المسلح ولم يبرم أي اتفاق سلام.

٨ - ولوحظ أنه من أجل تعزيز الأثر الذي يمكن أن يخلفه دعم إصلاح قطاع الأمن في سياقات حفظ السلام، فمن الضروري تحسين دمج عملية إصلاح قطاع الأمن في عمليات التخطيط الأوسع نطاقا، وعلى وجه الخصوص، إيجاد التوازن الصحيح بين تلبية الاحتياجات الملحة دون إغفال الأهداف الهامة الطويلة الأجل في عمليات التخطيط. ولوحظ أيضا أن ثمة حاجة إلى تجاوز نُهج ''التدريب والتجهيز'' المتخذة في سياق المساعدة الأمنية التي تعزز عملية التحديث التقني وتفرض في الوقت ذاته ضوابط فعالة على استخدام القوة. وجرى التسليم بأن نوع الدعم المقدم خلال المراحل الأولى من عمليات حفظ السلام تترتب عليه آثار طويلة الأجل فيما يتعلق بمدى استدامة الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن.

٩ - وفيما يتصل بالجلسة المواضيعية بشأن إصلاح قطاع الأمن والتنمية المستدامة، جرى التشديد على أن عملية إصلاح قطاع الأمن تؤدي دورا حيويا في المساهمة في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الأهداف ذات الصلة من قبيل المساواة بين الجنسين وجعل المدن أكثر أمانا والحد من عدم المساواة. وبالتالي، ومن أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مجال أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الدول أن تعمم الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في قطاع الأمن ككل. وجرى التسليم بأن خطة عام ٢٠٣٠ تعزز الفهم بأن إدارة قطاع الأمن هي خطة عالمية.

١٠ - وجرى التسليم بأن إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يؤدي دورا هاما في النهوض بخطة عام ٢٠٣٠، رغم أن استخدامه بفعالية كأداة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يواجه عددا من التحديات. ولا شك، مثلاً، في أن العمل الذي تقوم به الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية في مجال إصلاح قطاع الأمن يظل معزولا في كثير من الأحيان، مما يحد من الفرص المتاحة لتطوير النهج المتسقة الطويلة الأجل المتعلقة بالدعم المطلوب في أهداف التنمية المستدامة. ولوحظ أن هناك حاجة إلى التعلم من النُهج التي تروج لها الأوساط المعنية بالتنمية من أجل تعزيز التنسيق، من قبيل نهج ''رؤية واحدة، خطة واحدة''. وبغية تعزيز قدرة عملية إصلاح قطاع الأمن على النهوض بخطة عام ٢٠٣٠، تبرز أيضا الحاجة إلى معالجة عدد من القضايا المتصلة بعدم وجود بيانات شاملة للاسترشاد بها في إجراء تحليل كاف لاحتياجات قطاع الأمن، فضلا عن تتبع التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف إدارة قطاع الأمن.

١١ - وفيما يتعلق بالجلسة المواضيعية بشأن إصلاح قطاع الأمن ومنع نشوب النزاعات، جرى التسليم بأن سوء إدارة قطاع الأمن ودور هذا القطاع في الالتزام بحماية السكان من انتهاكات حقوق الإنسان أو فشله في ذلك، له يد في إثارة النزاعات أو إطالة أمدها. وأُبرز أيضا أنه ينبغي النظر إلى عملية إصلاح قطاع الأمن باعتبارها تدبيرا من تدابير بناء الثقة الأوسع نطاقا. وعلى الرغم من أن إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يسهم في جهود منع نشوب النزاعات، فقد لوحظ أنه لم تُبذل سوى جهود

ضئيلة لفهم ما يعنيه ذلك وطريقة تحقيقه. ومن المتوقع للدراسة القادمة التي أعدتها الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن منع نشوب النزاعات أن تلقي الضوء على الطريقة التي يمكن بها لمختلف الأدوات والنهج أن تسهم في منع نشوب النزاعات العنيفة.

١٢ - ولوحظ أنه من أجل تعزيز تأثير عملية دعم إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات، سيكون من الضروري مواصلة النظر في كيفية بناء قدرة قطاع الأمن على التصدي للقوى المعادية للديمقراطية والحيلولة دون تصاعد العنف. وبالتالي يقتضي إصلاح قطاع الأمن في سياق المنع تعزيز تحليل الاستبعاد المحتمل الذي يتسبب به أو يدافع عنه قطاع الأمن، وتحديد الفرصة السانحة لمعالجة هذه المسألة. ويتطلب هذا الإجراء تحسين الإحاطة بأوجه ضعف قطاع الأمن من خلال التقييمات والتحليلات المناسبة التي تتناول العوامل المسببة للنزاعات. كما يتطلب قبول الطابع السياسي أساسا التي تتسم به عملية إصلاح قطاع الأمن التي ينبغي من خلالها الإجابة عن أسئلة هامة تتعلق بالسلطة والاستبعاد و/أو الإدراج، على الصعيدين الوطني والمحلي.

## التوصيات

١٣ - تم خلال المؤتمر تحديد عدد من التوصيات الداعية إلى تعزيز دور المنظمات المتعددة الأطراف في دعم عملية إصلاح قطاع الأمن بوصفها مساهمة في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في الحفاظ على السلام. وترد فيما يلي التوصيات مصنفة في فئتين هما التوصيات المحددة السياق والتوصيات الشاملة.

### التوصيات المحددة السياق

(أ) في مجال حفظ السلام/تحقيق الاستقرار، هناك حاجة للنظر في ماهية المعايير الدنيا المتعلقة بدعم إصلاح قطاع الأمن. ولوحظ وجود تحد متزايد في هذه السياقات يتمثل في نزوع الجهات الفاعلة الدولية إلى السعي إلى حلول سريعة من خلال برامج ''التدريب والتجهيز'' التي لا ترتبط بأهداف الإدارة الأوسع نطاقا. ويزداد هذا التحدي تفاقما في سياقات تحقيق الاستقرار التي يصعب فيها جداً دعم جهود الإصلاح بسبب الافتقار إلى التسوية السياسية و/أو استمرار القتال المسلح.

- يوصى بأن تكفل الجهات الفاعلة الدولية المشارِكة في سياقيْ تحقيق الاستقرار وحفظ السلام على حد سواء عدم تطبيق نُهج ''التدريب والتجهيز'' من دون جهود موازية ترمي إلى تعزيز الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن.
- يوصى بأن تقوم الجهات الفاعلة الدولية بتحديد نوع الدعم الذي يمكن تقديمه بشكل مجد في سياقات حفظ السلام/الاستقرار وترتيبها بحسب أولويتها بغية وضع الأسس اللازمة لجهود الإصلاح في المستقبل.

(ب) في مجال التنمية المستدامة، جرى التسليم بأنه ينبغي النظر إلى إصلاح قطاع الأمن باعتباره عاملا معجلا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ولوحظ أن خطة عام ٢٠٣٠ توفر مدخلا هاما إلى إشراك الحكومات في حوار بشأن سبل تعزيز إدارة قطاع الأمن. وجرى التسليم بأنه يلزم بذل مزيد من الجهود للاستفادة من هذه الفرصة وللتوعية بأهمية إعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الأمن باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، الذي يدعو إلى إقامة ''مجتمعات مسالمة ولا يهمَّش فيها أحد. وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات''،

بما في ذلك المؤسسات الأمنية والقضائية. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن دعم إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يسهم في الجهود الرامية إلى معالجة العراقيل ما يؤدي بالتالي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا.

- يوصى ببذل جهود إضافية من أجل ربط إصلاح قطاع الأمن بالخطة السياساتية الأوسع نطاقا لأهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص، من أجل إذكاء الوعي بالدور الذي يمكن أن يؤديه إصلاح قطاع الأمن باعتباره عاملا معجلاً لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

- يوصى بأن تنظر المنظمات المتعددة الأطراف في كيفية تحسين تعميم عناصر خطة عام ٢٠٣٠ في عملياتها الرامية إلى دعم إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها التشجيع على اتباع نُهج محلية لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الإنمائية والأمنية.

(ج) في مجال منع نشوب النزاعات، يجب تعزيز التفكير في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها عملية إصلاح قطاع الأمن في جهود المنع. ويتطلب هذا الإجراء تعزيز فهم الدور المحتمل الذي قد يضطلع به قطاع الأمن في تفاقم التوتر بين السكان الذين يفترض أن يوفر الحماية لهم. وهذا ما يتطلب، من جهة، بحث إلى مدى يمثل فيه قطاع الأمن مختلف المجموعات الإثنية والدينية وغيرها من المجموعات. ويتطلب، من جهة أخرى، النظر أيضا في الدرجة التي يمكن بها لمؤسسات الدولة الشرعية أن توفر الأمن لجميع الناس، بغض النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس.

- يوصى بأن تبذل جهود إضافية للنظر في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها عملية إصلاح قطاع الأمن في جهود المنع المبذولة في إطار المبادرات السياساتية الأوسع نطاقا من أجل تعزيز المنع. وعلى وجه الخصوص، وُجهت دعوات لتحديد تدابير ملموسة لبناء المؤسسات يمكن أن تسهم في بناء قدرة قطاع الأمن على الصمود.

- يوصى بأن تقوم المنظمات المتعددة الأطراف بإدماج عملية إصلاح قطاع الأمن بشكل أفضل في الأدوات القائمة المستخدمة لتحليل النزاعات. وينبغي لهذه الأدوات أن تنظر في أمور منها الدور الذي يمكن أن يضطلع به قطاع الأمن في المساهمة في الدوافع الجذرية للنزاعات.

**التوصيات الشاملة**

(د) تعزيز الشراكات القائمة فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف دعما لتعزيز القدرة على التنبؤ في الميدان. وبغية الإسهام في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى الحفاظ على السلام، من المهم أن تقوم المنظمات المتعددة الأطراف المشاركة في عملية دعم إصلاح قطاع الأمن على وجه السرعة برسم صورة للحالة في الميدان، وتحديد الثغرات القائمة في الدعم، والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات وفقا لفهم مشترك للمزايا النسبية. وجرى التسليم بأن الشراكات الفعالة ضرورية لتلبية هذه الاحتياجات. غير أنه لوحظ في الممارسة العملية أن هذا التعاون لا يحدث في كثير من الأحيان حتى يتم نشر الجهات الفاعلة في الميدان وبعد فوات الأوان على إعادة مواءمة الموارد.

- يوصى بأن تنظر المنظمات المتعددة الأطراف في كيفية كفالة التعاون بشكل مبكر، قبل أن يفوت الأوان على إعادة مواءمة الدعم، وهذا ما يتطلب القيام بتحليل الثغرات لتحديد ما الذي يقوم به الشركاء بالفعل وما تبقى عليهم عمله.

- يوصى بأن يمضي التنسيق الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن صوب نُهج للتنسيق كالتي تُستخدم في قطاعات أخرى بما في ذلك قطاع التنمية.

- يوصى بوضع مبادئ للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة لإصلاح قطاع الأمن تتفق مع المبادئ الأوسع نطاقا لفعالية المعونة.

(هـ) تعزيز الشراكات القائمة فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف دعما للتعلم من الدروس. وتكتسي البحوث التجريبية أهمية حيوية في تحسين الفهم لما هو فعال أو غير فعال في هذا الصدد، وماهية التدابير التي يجب اتخاذها لتعزيز تقديم الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن في الميدان. وجرى التسليم بأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للاستثمار في البحث والتحليل وتطوير التوجيه الاستراتيجي. ولوحظ أنه ينبغي تعزيز الشراكات فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف بهدف تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

- يوصى ببذل مزيد من الجهود للشروع في إجراء بحوث تقوم على التجربة، وكفالة تبادل الدروس المستفادة الناشئة ومناقشتها في المنظمات المتعددة الأطراف، من خلال عقد اجتماعات مخصصة لهذا الغرض.

- يوصى بأن تجري المنظمات المتعددة الأطراف استعراضا جماعيا للتوجيهات المتاحة ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن.

(و) تعزيز النُهج التي تتبعها المنظمات المتعددة الأطراف في التخطيط لدعم إصلاح قطاع الأمن. وشُدِّد على أن التحدي المشترك للمنظمات المتعددة الأطراف يتمثل في تحقيق الدمج الفعال لعملية إصلاح قطاع الأمن في عمليات التخطيط الأوسع نطاقا. وعلى وجه الخصوص، يركز التخطيط في أحيان كثيرة على الاحتياجات الفورية دون مراعاة الحاجة إلى التخطيط للاحتياجات الطويلة الأجل. وفي سياق حفظ السلام، تم الوقوف على تحد آخر يتمثل في أن الجهود تبذل في الممارسة العملية للتأكد من أن جميع المواضيع الرئيسية يجري تناولها في التقييمات، الأمر الذي يؤدي إلى إثقال كاهل الولايات بمهام متضاربة دون أولويات واضحة. وشُدِّد على أن إقامة الشراكات الفعالة من أجل دعم إصلاح قطاع الأمن يتطلب تعزيز الجهود المبذولة لتقييم الاحتياجات وترتيبها حسب الأولوية بشكل جماعي فضلا عن الالتزام بتكييف الدعم وفقا لذلك.

- يوصى بأن تشارك المنظمات المتعددة الأطراف، حيثما أمكن ذلك، في التقييمات المشتركة لإصلاح قطاع الأمن، وأن يجري تحليل النتائج المستخلصة من هذه التقييمات والعمل بموجبها بصورة مشتركة.

- يوصى بأن تُبذل الجهود من أجل تحديد كل من الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل التي تتمشى مع الأهداف الوطنية الأوسع نطاقا، وترتيب تلك الاحتياجات بشكل صحيح وفقا لأولويتها.

- إذ كان ثمة عقبات تعترض سبيل التعاون بين المنظمات المتعددة الأطراف، من قبيل عدم توافق الجداول الزمنية والعمليات، يوصى بمعالجة تلك العقبات على أعلى المستويات من خلال آليات التنسيق القائمة.

(ز) تحديد النهج الكفيلة بتسخير الخبرة اللازمة لدعم إصلاح قطاع الأمن. وشُدِّد على أن المنظمات المتعددة الأطراف طورت قدراتها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في المقر والميدان على حد سواء، ورغم ذلك لا تزال هناك تحديات كثيرة في القدرة على الاستفادة من الخبرة اللازمة في الوقت المناسب. ولوحظ، على وجه الخصوص، أنه مع الاحتياجات السريعة التغير في الميدان، لم يعد من الممكن استضافة جميع الخبرات اللازمة داخل المنظمة الواحدة. وعلاوة على ذلك، لا يكون الخبراء المتخصصون المطلوبون لمختلف المجالات المتعلقة بدعم إصلاح قطاع الأمن، متاحين في أحيان كثيرة. وأُقرَّ بأن هناك حاجة متزايدة إلى الاعتماد على القدرات الخارجية، التي يمكن توفيرها من خلال الشراكات وإنشاء القوائم.

- يوصى بتعزيز الشراكات القائمة بين الجهات الفاعلة في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان للتمكين من تبادل الخبرات بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسهم الجهات الفاعلة في مجال التنمية بخبراتها في المجال الأوسع نطاقا المتمثل في إصلاح الإدارة العامة، فيما يمكن للجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أن توفر المعارف بشأن الدوافع الجذرية للنزاعات المتصلة بالاستبعاد الاجتماعي والسياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز. ويلزم بذل مزيد من الجهود للربط فيما بين هذه الأطراف الفاعلة والتأكد من أنها تعمل من أجل تحقيق هدف مشترك.

- يوصى ببذل الجهود من أجل الاستثمار في مواصلة وضع القوائم واستخدامها. وعلى الرغم من أن القوائم موجودة بالفعل أو هي قيد الإنشاء، ثمة حاجة إلى كفالة وجود آليات لتبادل المعلومات فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف.

(ح) التشجيع على اتباع نُهج شاملة لدعم إصلاح قطاع الأمن على النحو المطلوب في خطة عام ٢٠٣٠ وجدول أعمال الحفاظ على السلام. ومن بين القواسم المشتركة بين خطة عام ٢٠٣٠ وجدول أعمال الحفاظ على السلام هي أنه لا يمكن لأي منهما أن تكون ذات فعالية إن لم تكن قائمة على مبدأ الشمولية. وجرى التسليم بأن هذا الأمر يتطلب اتباع نُهج شاملة لدعم إصلاح قطاع الأمن تشمل الرجال والنساء على حد سواء، ومشاركة أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي. وبشكل أعم، جرى التسليم بأن ذلك يتطلب أيضا العمل مع الجهات الفاعلة غير الرسمية، ولا سيما الجهات الفاعلة العرفية والتقليدية. وجرى التسليم بأن المنظمات المتعددة الأطراف هي، بحكم تعريفها، منظمات قائمة على مستوى الدولة، ولذا لا بد لها من إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على التحديات المتمثلة في العمل مع الجهات الفاعلة غير الرسمية.

- يوصى بأن تدرس التقييمات المدى الذي يمثل فيه قطاع الأمن مختلف المجموعات الإثنية والدينية وغيرها من المجموعات. ويتطلب النظر أيضا في الدرجة التي يمكن بها لمؤسسات الدولة الشرعية توفير الأمن لجميع الناس، بغض النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس.

- يوصى بأن تسعى المنظمات المتعددة الأطراف إلى تحديد نهج لاتباعها في المشاركة أكثر مع الجهات الفاعلة غير الرسمية، حسب الاقتضاء. ويتطلب الكثير من التهديدات الأمنية القائمة المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، هناك الكثير من المؤسسات العرفية والتقليدية القادرة على دعم عملية توفير الأمن للسكان ومواصلة العمل حتى في السياقات الهشة. ولذا ثمة حاجة إلى تجاوز الاحتكاك بين شرعية المؤسسات التقليدية وقانونية المؤسسات القائمة على مستوى الدولة.

(ط) التشجيع على إصلاح قطاع الأمن في إطار عملية أوسع نطاقا لبناء المؤسسات. وجرى التسليم بأن عملية إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تفهم باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية أوسع نطاقا لبناء المؤسسات تجري على أساس مستمر في جميع البلدان. وهناك اتجاه متزايد نحو التركيز على التدابير القصيرة الأجل من قبيل برامج التدريب والتجهيز التي لا تضع الأسس لإقامة قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة. وكانت هناك دعوات قوية إلى ربط عملية إصلاح قطاع الأمن بالجهود الأوسع نطاقا الهادفة إلى إصلاح الإدارة العامة، من قبيل عمليات استعراض النفقات العامة، من أجل الإسهام في استدامة جهود الإصلاح.

- يوصى بتعزيز الدعم المقدم لعملية إصلاح قطاع الأمن في إطار عملية أوسع نطاقا لبناء المؤسسات، من خلال البرامج المخصصة للدعم في جميع السياقات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك حفظ السلام.

- يوصى ببذل الجهود الكفيلة بتأمين التمويل اللازم لجهود بناء المؤسسات التي تتطلب التزاما متواصلا، وكذلك لبناء الشراكات بين الجهات الفاعلة في مجالي الأمن والتنمية بشأن هذه المسألة.

(ي) زيادة فهم الدول الأعضاء للطابع الطويل الأجل لعملية إصلاح قطاع الأمن. وجرى التسليم بأن إصلاح قطاع الأمن هو عبارة عن عملية تنتقل من جيل إلى آخر ولا يمكن تنفيذها ضمن مهل زمنية قصيرة. ورغم أن الدول الأعضاء مكلفة بمساءلة المنظمات المتعددة الأطراف عن التقدم المحرز، لا بد من التسليم بأنه ينبغي أيضا إفساح المجال لهذه المنظمات للاستثمار في دعم العمليات الطويلة الأجل التي تقودها الجهات الفاعلة الوطنية التي قد لا تحقق دائما نتائج فورية ملموسة في الأجل القصير. ولا بد من إيجاد توازن بين الحاجة إلى تعزيز المساءلة من خلال تحسين الرصد والتقييم والحاجة إلى مراعاة الطابع الطويل الأجل لعملية إصلاح قطاع الأمن.

- يوصى بأن تعترف الدول الأعضاء بالطابع الطويل الأجل لعملية دعم إصلاح قطاع الأمن، وأن هناك حاجة إلى الاعتراف أيضا بأن النتائج الهامة في الأجل الأطول قد تستغرق وقتاً لتتحقق، وذلك بالرغم من وجوب التشجيع على تعزيز الرصد والتقييم.

- يوصى بأن تدعم الدول الأعضاء النهج الطويلة الأجل المتخذة من أجل إصلاح قطاع الأمن استنادا إلى تمويل مرتقب، بسبل منها الصناديق الاستئمانية. ووجهت أيضا دعوات إلى تعزيز قدرة أمانة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التي تضطلع بدور تنسيقي هام في منظومة الأمم المتحدة.

## سبل المضي قدماً

١٤ - ستوزع هذه الوثيقة الختامية على كل من مجموعة أصدقاء عملية إصلاح قطاع الأمن في نيويورك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وغيرها. وستكون بمثابة مساهمة في الجهود الرامية إلى زيادة ترسيخ خطة إصلاح قطاع الأمن في المحافل المتعددة الأطراف وتعزيز فعالية واستدامة الدعم الدولي لعملية إصلاح قطاع الأمن.